

جامعة البليدة 02

الملتقى العلمي الدولي الاول حول :

استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول –

محور الورقة البحثية

المحور الثاني : أبعاد وآفاق التنمية المستدامة

عنوان الورقة البحثية

كرونولوجيا التنمية المستدامة :من تقرير " حدود النمو " 1972م إلى " قمة الامم المتحدة لـSDGs " 2015م
دراسة تقييمية

Chronology of Sustainable Development : From the report "Limits of Growth" 1972 to the "United Nations Summit of SDGs" 2015

Evaluation Study

أ.بلهادف رحمة ، جامعة مستغانم ، rahmadoctorante@live.com

أ.لاكسي فوزية ، جامعة مستغانم ، laksidz27@hotmail.fr

أ. السعدي عياد ، المركز الجامعي تيبازة ، ayad_88@hotmail.fr

الملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى عرض مختلف المحطات التاريخية التي مر بها مضمون التنمية المستدامة منذ سنة 1972م الى يومنا هذا وتوضيح التطور المحقق خلال كل محطة تاريخية مع محاولة قياس مدى التمكن الدولي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في بعض المجالات بناء على آخر المعطيات الاحصائية المتوفرة. وخلصنا في نهاية الدراسة الى أن التنمية المستدامة ورغم حداثتها حققت تطورا مضامينا مذهلا سواء من حيث المفهوم ، الأبعاد ، الاهداف و المجالات .لتصبح مطلبا ملحا تتسابق جميع دول العالم نحو تحقيقه.

الكلمات المفتاحية : كرونولوجيا ،التنمية المستدامة ،مضمون ،اهداف .

Abstract :The aim of this paper is to present the various historical axes of sustainable development since 1972 and to clarify the progress achieved during each historical station, while trying to measure the extent to which the international ability to achieve sustainable development goals in some areas based on the latest available statistical data. At the end of the study, we concluded that sustainable development, Despite its modernity, Has achieved a striking development, in terms of concept, dimensions, goals and domains, to become an urgent demand that all countries of the world are racing to achieve.

Keywords : Chronology, sustainable development, content, goals.

مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة التنمية الشاملة لتضمنها مختلف أبعاد التنمية ، وقد ظهر مبدأ التنمية المستدامة في السنوات القليلة الماضية والذي كان يهتم بتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها وذلك بالاستخدام الأمثل ومعرفة الطرق المناسبة للاستغلال والاستفادة من كافة العناصر ولكن بصورة مناسبة ومرضية.

ولمحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئية في عملية التنمية، أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، حيث تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر

وعيا وإهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول التسلسل الزمني للتنمية المستدامة من تاريخ كونها فكرة الى غاية اكتسابها الصفة العملية وتطبيقها على ارض الواقع لاعتبارها مطلبا ملحا تتسابق جميع الدول نحو تحقيقه ، حيث إتخذت عدة إجراءات و سياسات من شأنها تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مع محاولة قياس مدى التمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة بناء على اخر البيانات الاحصائية المتوفرة في هذا الشأن .

وعليه نحاول طرح إشكالية هذه المداخلة على النحو التالي: **ما مدى التطور المضاميني للتنمية المستدامة منذ سنة 1972م الى يومنا هذا ؟ والى أي مدى تمكنت دول العالم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟** وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، بتقسيم بحثنا الى المحاور الآتية :

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛

المحور الثاني: التطور التاريخي لمضمون التنمية المستدامة؛

المحور الثالث: مدى التمكن الدولي من تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنمية سابقة متضمنا مجموعة من الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية .فتحقيق التنمية المستدامة أصبح مطلبا ملحا باعتبارها النموذج التنموي البديل والأمثل الذي يأخذ بعين الاعتبار جل الاهتمامات المتزايدة وخاصة تلك الاهتمامات المتعلقة بالبيئة من التلوث البيئي ، تدهور النظم البيئية والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية ،حيث يعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية من أهم المبادئ التي تنص عليها التنمية المستدامة نظرا لما تسعى إليه من ترشيد استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة وضمان استمرار استخدامها على المدى الطويل بفعالية .

وتعتبر التنمية المستدامة نتاج التطورات التي شهدها الفكر التنموي ،وعرفت جدلا واسعا على الصعيدين الأكاديمي و العملي ،وقد تعددت المصطلحات الخاصة بالتنمية المستدامة ومنها:التنمية المستدامة ،التنمية المتوازنة ،التنمية المتواصلة ،التنمية الموصولة ،التنمية القابلة للاستقرار والتنمية القابلة للإدامة .وأكثر المصطلحات شيوعا واستخداما نجد التنمية المستدامة والتنمية المستدامة .

فالتنمية المستدامة تكون بشكل تلقائي غير متكلف،وهي لا تتعدى كونها عملية الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية،أما التنمية المستدامة فإلى جانب ما ذكرناه فيديم استمراريتها الأفراد وهي تضمن حق التنمية للأجيال الحاضرة والقادمة¹. إلا أنَّ العديد من الدراسات الأكاديمية العربية تعتبر أنَّ كلا المصطلحين رديفين لبعضهما وذلك كترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable Development . وظهر هذا المفهوم الجديد في الوسط الاقتصادي راجع إلى عاملين أساسيين وهما²:

- التدهور المستمر للبيئة والذي يتطلب الوقف الفوري لتدهور الموارد الطبيعية والتخصيص الأمثل لها؛
- الانتشار المستمر والواسع لظاهرة الفقر ،والذي يتطلب زيادة الإنتاج والعمل على الرفع من مستويات الدخل الحقيقي للفرد .

لقد تم تناول مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987م وقد عرفتها رئيسة وزراء النرويج سابقا Gro Harlem Brundtland من خلال هذا التقرير على أنَّها : "التنمية التي تسمح بتلبية حاجات أجيال الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"³

¹ - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت ،التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2010، ص: 23.

² - المرجع نفسه ، ص: 22.

³ Florence Depoers, Cqroline Crauthier , Jean Pascal Crond &Emanuelle Reymud, le développement durable au cœur de l'entreprise , édition derno d , Paris , 2006, P : 02.

وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) سنة 1989م على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي تلك التنمية التي تحمي الأرض، المياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وملائمة من الناحية الفنية"⁴.

فعملية التنمية لكي تكون مستدامة لا بد أن تكون قائمة على المساواة والعدل بين الأجيال الحاضرة والقادمة وخاصة ما يتعلق بالموارد، وهذا ما أشارت إليه منظمة الأغذية والزراعة التي اعتبرت الموارد الطبيعية الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة. وهذا يطرح خيارين أساسيين وهما⁵:

❖ إمكانية إبقاء رأس المال الطبيعي سليماً للأجيال القادمة ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم التوقف عن استنزاف الموارد الطبيعية وخصوصاً غير المتجددة منها؛

❖ إمكانية الاستمرار في استنزاف الموارد الطبيعية مادام هناك تبرير لنضوب رأس المال الطبيعي من خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية والاصطناعية على النحو الذي يحافظ على المخزون الإجمالي لها.

وعرفها الاقتصادي روبرت سلو Robert Slow بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الحالة التي ورثها فيها الجيل الحالي"⁶. وقد كان هذا التعريف كتعقيب لتعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) والتي اعتبرت أن التنمية المستدامة هي: "ترك كل جيل وراءه موارد مياه وتربة نقية وغير ملوثة وكما كان حالها عندما وصلت إليه بالإضافة إلى أن يخلف وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الأرض غير منقرضة"⁷، حيث اعتبر روبرت سلو Robert Slow هذا التعريف مبالغ فيه نوعاً ما لتلخيصه قضية الاستدامة بأنها التزام بترك العالم كما وجد تفصيلاً، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إطلاقاً.

وقد أشار كل من الباحثين John Urry و Phil Macnaghten إلى أن جل التعاريف للتنمية المستدامة قد أصبحت أكثر قبولاً وعلى نطاق واسع من قبل الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية، فتلك التعاريف كلها تضمنت فكرة واحدة وهي العيش ضمن حدود النظم البيئية مع تلبية احتياجات الأفراد دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها مع تحقيق التكامل والانسجام بين البيئة والتنمية، إلا أنها لم تحدد وبشكل دقيق الأساليب والأدوات التي يمكن من خلالها ترجمة أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع وتقييم التقدم الحقيقي والجهود المبذولة لتحقيقها⁸، أضف إلى ذلك فإن التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة كلها اشتركت، من خلال ما تضمنته، في تناول نفس خصائص التنمية المستدامة، فهذه الأخيرة هي عملية "عبر جيلية" بمعنى انتقالها من جيل لآخر كما أنها تحدث على أصعدة متفاوتة منها العالمي، الإقليمي والوطني، إلا أنه يجب التنويه إلى أنه ما يمكن أن يكون مستداماً على المستوى الوطني ليس ضرورياً استدامته على المستوى الإقليمي أو العالمي. كما أنها تتمحور حول ثلاث أبعاد رئيسية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية نوجزها في ما يلي⁹:

- **البعد الاقتصادي**: تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الاقتصادي بأفضل نوعية ويشمل هذا البعد ما يلي:

- إيقاف تبديد الموارد؛
- تقليص تبعية البلدان النامية؛

⁴دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسة الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، ديسمبر 2003، ص: 56.

⁵المرجع نفسه، ص: 56.

⁶حسن بن إبراهيم المهدي، مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر (الواقع والأفاق)، سلسلة دراسات سكانية، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للإسكان، الدوحة، قطر، 2008، ص: 07.

⁷سالم التوفيق النجفي، إيباد بشير الجليبي وأحمد فتحي عبد المجيد، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية والبشرية)، الطبعة الأولى، روافد النشر للتوزيع والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص: 15.

⁸ John Urry & Phil Macnaghten, contested natures, first published, london :sage, 1998, P :213.

⁹خالد مصطفى قاسم، إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 29-35.

- تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها اتجاه التلوث ومعالجته؛
- المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت المداخل ؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

-البعد الاجتماعي : ويركز على الإنسان الذي يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية للشعوب. ويتضمن هذا البعد ما يلي :

- تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعهم ؛
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية ؛
- تفعيل دور المرأة ؛
- ضمان الصحة والتعليم ؛
- حرية الاختيار والديمقراطية.

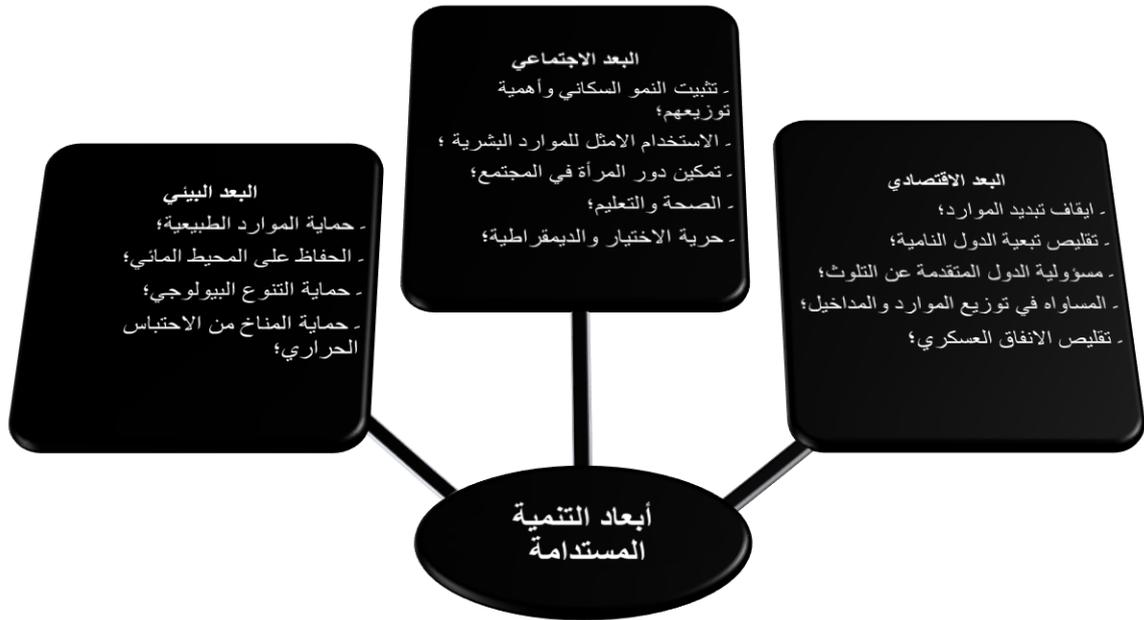
-البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وعلى هذا الأساس، يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات... الخ، وهو يشمل ما يلي :

- حماية الموارد الطبيعية؛
- الحفاظ على المحيط المائي ؛
- صيانة التنوع البيولوجي ؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

وللتكنولوجيا دور كبير في الربط بين الأبعاد الثلاث، حيث أن الاستدامة دائما بحاجة إلى التطور التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة، لذا هناك من يضيف بعدا آخر وهو البعد التكنولوجي نظرا لما تم التوصل إليه من تكنولوجيات حديثة وتقنيات متطورة صديقة للبيئة ومحسنة للمستوى الاقتصادي والاجتماعي¹⁰ ، إلا أن العديد من الاقتصاديين يختصرون أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. انظر الشكل (01)).

الشكل (01): أبعاد التنمية المستدامة

¹⁰ ماجد ابو زنت و عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، العدد 01، المجلد 12 2006، ص ص: 163،



المصدر: من إعداد الباحثة

أضف إلى ذلك فإن تعريف التنمية المستدامة يختلف باختلاف المجالات الثلاث فالتنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي تعني استخدام الموارد في ما يساهم في رفع مستويات المعيشة وتحسينها والحد من الأزمات الاقتصادية مثل الفقر، البطالة، اللامساواة... الخ. أما من الجانب الاجتماعي فتتمثل في التنمية التي تحقق الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم والاستثمار في رأس المال البشري وغيرها، ومن الناحية البيئية فهي تعني التنمية التي تحسن استخدام الموارد الطبيعية والتخصيص الأمثل لها بما يضمن الحد من تدهورها¹¹.

وعلى وجه العموم وبناء على ما سبق، فإنَّ التنمية المستدامة ما هي إلا التنمية التي تعمل على الاستجابة لمتطلبات الأجيال الحالية دون تعريض قدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها إلى الخطر.

المحور الثاني: التطور التاريخي لمضمون التنمية المستدامة

لقد كانت العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والنظم الايكولوجية موجودة منذ القدم في كل من الفلسفة اليونانية والرومانية، إلا أنَّ النصف الثاني من القرن العشرين كان بداية الاستجابة الفعلية للتنمية المستدامة، وفي ما يلي بعض المحطات الرئيسية البارزة في تاريخ التنمية المستدامة:

❖ سنة 1951م صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل "الاتحاد الدولي لحفظ البيئة (IUCN) حيث اعتبر سابقة مهمة في السعي من أجل الموازنة بين الاقتصاد والبيئة¹²؛

¹¹ عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، أوت 2007 ورقة بحثية منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.ao-academy.org/docs/altanmiyah_almostadama_0904009.doc. تاريخ التصفح: 2013-09-13

¹² -Ministre de l'Ecologie et du Développement Durable (République Française), **historique du développement durable**, sommet mondial sur le développement durable, 2002, P:01. sur le site web: <http://cms.ac-martinique.fr/structure/eedd/file/historiqueeedd.pdf>, le: 15-08-2013

❖ سنة 1970م استنكر نادي روما الانتهاكات البيئية من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية نتيجة تزايد الأنشطة الاقتصادية وتسارع النمو السكاني، ودعا إلى ضرورة حماية البيئة وإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة¹³؛

❖ سنة 1972م تم إصدار تقرير **حدود النمو** من قبل نادي روما، وقد عالج هذا التقرير خمس مواضيع بارزة وهي: السكان، الموارد الطبيعية، الإنتاج الزراعي، تلوث البيئة والتصنيع، كما أشار كذلك إلى محدودية الموارد في ظل تزايد معدلات الاستهلاك مما يهدد مستقبل الاقتصاد الدولي.¹⁴

❖ سنة 1972م انعقد **مؤتمر البيئة الإنسانية** في مدينة ستوكهولم، ويعتبر هذا المؤتمر كبدية لاهتمام دول العالم بقضايا البيئة والتلوث، وقد تم الدعوة من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول التخطيط التنموي بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية، كما تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء أول وكالة بيئية دولية تهتم بالقضايا البيئية والمتمثلة في برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP).¹⁵

❖ سنة 1981م، تم نشر تقرير **الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة** من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، ولأول مرة تم إعطاء تعريف محدد للتنمية المستدامة وتوضيح مقوماتها وشروطها، حيث تم تعريف التنمية المستدامة من خلال هذا التقرير على أنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها"، إلا أن هذا التعريف اقتصر فقط على القطاع الزراعي وذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية وخصوبتها؛

❖ سنة 1987م، تم إصدار تقرير **مستقبلنا المشترك** من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ويعرف كذلك بتقرير *Brundtland* نسبة إلى *Gro Harlem Brundtland* رئيسة وزراء النرويج السابقة، حيث تم صياغة عدة اقتراحات عملية تضمن استمرار عملية التنمية دون إلحاق الضرر بموارد الأجيال القادمة، كما تناول هذا التقرير تعريفاً دقيقاً للتنمية المستدامة ودعا إلى ضرورة المزاوجة والتنسيق بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة، حيث لا يتم ذلك إلا عن طريق مراعاة تنمية الموارد البيئية لتلبية حاجات الأفراد في الوقت الحالي دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على تلبية حاجات الأجيال القادمة¹⁶؛

❖ جوان 1992م، تم انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو البرازيلية، ولقد تمخض عن هذا المؤتمر عدة قرارات مهمة في تحديد حقوق ومسؤوليات البلدان حول البيئة، والدعوة إلى تنمية مستدامة تحمي النظم الأيكولوجية وتحد من ظاهرة التلوث بثتى أشكاله¹⁷. وعموماً تناول هذا المؤتمر في فحواه جملة من القضايا الرئيسية منها: سياسات التنمية، الفقر، الاستهلاك، السكان، الصحة وغيرها، ولم يعط تعريفاً محدداً للتنمية المستدامة إلا أنه أعطى طابع الشرعية للمفاهيم السابقة وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد برنامج العمل البيئي للقرن 21م أو ما يعرف بأجندة القرن الواحد والعشرين، والتي تعتبر خطة عمل عالمية شاملة في مجال التنمية المستدامة، من أهم ما تمخض عن هذا المؤتمر، وقد حددت هذه الأجندة الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي تتمثل في ما يلي:

- القضاء على الفقر؛
- تغيير أنماط الاستهلاك؛
- الربط بين المتغيرات السكانية واحتمالات استدامة الموارد؛
- حماية صحة الإنسان والمحافظة عليها؛
- تحفيز استدامة المستوطنات الإنسانية؛
- إدراج قضية الاستدامة ضمن اعتبارات اتخاذ القرار .

¹³ Jean Milon & Christian Tschocke, **historique et fondamentaux du développement durable** , P :01, sur le site web : http://weblet.environnement.org/users/81/Articles/2010-LEDD-Toulouse_DD.pdf , le : 15-08-2013.

¹⁴ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة: الاطار العم والتطبيقات (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 11. للدراسات والبحوث الإستراتيجية،

¹⁵ اروي احمد البعداني، **التقدم الصناعي ومصير الإنسانية**، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، اليمن، 27 أوت 2011، ص: 02.

¹⁶ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص: 11، 12.

¹⁷ الهادي بكوش، **أهمية البيئة في عالمنا اليوم**، المؤتمر العام الخامس عشر لأكاديمية آل البيت الملكية، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، الأردن، 29/28 سبتمبر 2010، ص: 04.

كما انبثق كذلك عن المؤتمر لجنة التنمية المستدامة (CSD)، والتي تتمثل مهامها في وضع وتحديد المعايير والمؤشرات التي يتم على أساسها معرفة مدى تقدم الدول في تحقيقها لمختلف جوانب التنمية المستدامة¹⁸.

❖ سنة 1995م، تم انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمدينة كوبنهاجن الدانمركية، ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية بالغة في تحديد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الإقرار بالالتزامات التالية:

- القضاء على الفقر في العالم؛
- العمل على تحقيق العمالة التامة والقضاء على البطالة؛
- تحقيق الاندماج الاجتماعي بما في ذلك تكافؤ الفرص؛
- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف التعليم، الرعاية والصحة وغيرها؛
- تسريع خطى التنمية في البلدان الأقل نمواً.

❖ سنة 1996، تم انعقاد اجتماع بيلاجيو بمدينة بلاجيو الايطالية، ويعتبر من أهم الاجتماعات التي ساهمت بشكل كبير في إعطاء الصفة العملية لمفهوم التنمية المستدامة والعمل على تطبيقه على أرض الواقع، وقد أسفر عن هذا الاجتماع عشر مبادئ أساسية وهي¹⁹:

- المبدأ الأول: تحديد رؤية واضحة للتنمية المستدامة وأهداف قابلة للتنفيذ؛
- من المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس: العمل على دمج مكونات المنظومة الشاملة وإعطاء الأولوية للقضايا الهامة؛

- من المبدأ السادس حتى المبدأ العاشر: تقييم القضايا الرئيسية مع ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ.

❖ ديسمبر 1997، تم نشر بروتوكول كيوتو الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف المنعقد بمدينة كيوتو اليابانية، وقد تضمن هذا البروتوكول عدة إجراءات وسياسات لكافة الدول مع وضع عدة أهداف مخصصة لفترات زمنية معينة لسنوات 2005م، 2010م و2020م، وتمثل الهدف الرئيسي من بروتوكول كيوتو في العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخصوصاً في الدول الصناعية منفردة كانت أو مجتمعة، كما دعا الدول النفطية إلى الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة من النفط والفحم والبحث عن مصادر بديلة من الطاقات المستدامة²⁰.

❖ سبتمبر 2000م، تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الألفية، أو ما يسمى بمشروع الألفية الإنمائية أو قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية بمقر الأمم المتحدة وقد وافق ووقع على هذا المشروع 147 دولة من أصل 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة مشاركة في المؤتمر، وقد ضم إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تعتبر بمثابة دليل استرشادي، مجموعة من المعايير يتم على أساسها قياس معدل التقدم في عملية التنمية المستدامة²¹، وتتمثل الأهداف العشر للمؤتمر فيما يلي²²:

- القضاء على الفقر والجوع الشديدين؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- تمكين المرأة في المجتمع؛
- تخفيف نسبة وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات (الصحة الإنجابية)؛
- مكافحة فيروسات نقص المناعة مثل الايدز والملاريا؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية للتنمية.

¹⁸العوامل المؤثرة حول التنمية المستدامة لدولة الكويت، تقرير مخرجات المرحلة النهائية للدراسات الاستشارية مقدم إلى قطاع التخطيط و استشراف المستقبل (وزارة التخطيط)، الكويت، فبراير 2006، ص: 06.

¹⁹نوزاد عبد الرحمن الهيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 18-19.

²⁰عبد المجيد قدي، الإقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 219.

²¹عبد القادر لطرش، سميح البستاني و موزة المسلم، الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر: تقييم واستشراف، سلسلة دراسات للجنة الدائمة للسكان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 05.

²²مجموعة الأمم المتحدة، الأهداف التنموية للألفية، المذكرة التنموية الثانية، أكتوبر 2003، ص: 04.

❖ سنة 2002م، انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا، حيث كان الهدف من انعقاد المؤتمر تقييم الأعمال المنجزة والبحث عن سبل تحقيق الأهداف المتبقية من خلال الإعلان عن المزيد من الالتزامات لتحقيق ذلك عن طريق ما يعرف بخط جوهانزبورغ للتنفيذ، وعلى غرار باقي المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة، فإن مؤتمر القمة العالمية قد أدخل تعديلا على هذا المفهوم، حيث عرفت خطة جوهانزبورغ لتنفيذ التنمية المستدامة على أنها: "ثلاث مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتكاملة وهي التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة"، على خلاف مؤتمر القمة العالمي لسنة 1992م الذي اعتبر التنمية المستدامة على أنها عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإن الجهود الدولية تمركزت وبشكل كبير على تطبيق الاتفاقيات المبرمة عوضا عن إبرام اتفاقيات جديدة²³؛

❖ 06 و 17 ديسمبر 2009م، انعقدت خلال هذه الفترة قمة المناخ بالعاصمة الدانمركية كوبنهاجن، وتعتبر من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة، حيث شارك في هذه القمة 192 دولة ممثلة بـ1200 وفدا من جميع دول العالم من بينهم 110 رئيس دولة وحكومة من أجل معالجة والبحث في قضايا التغير المناخي والحد من الاحتباس الحراري والتركيز على ما تم إقراره في مؤتمر كيوتو.²⁴

❖ 20 و 22 جوان جوان 2012م تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بربو ديجانيرو البرازيلية، ويسمى كذلك بمؤتمر ريو +20 نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية²⁵، وقد حضر القمة 193 دولة، وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد: الوظائف اللائقة، الطاقة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي، المياه ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث. ولقد أعطى المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة، كما أضاف العديد من الأهداف ودعا إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي اعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها، وعلى وجه العموم تمحورت أهداف المؤتمر حول²⁶:

- تأمين الالتزام المتجدد للتنمية المستدامة؛
- تقييم التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة والكشف عن التحديات والعوائق التي تعيق الجهود الدولية في تنفيذ التنمية المستدامة والتصدي لها؛
- تقييم وتنفيذ مختلف الاتفاقيات البيئية الدولية مثل بروتوكول كيوتو والأهداف الإنمائية للألفية.

❖ 25-27 سبتمبر 2015م تم انعقاد مؤتمر قمة الامم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030م بمقر الامم المتحدة بنيويورك، بمشاركة ما يقارب 150 دولة وقد تمخض هذا المؤتمر وضع 17 هدفا، 196 غاية و03 انجازات استثنائية لمدة 15 سنة (2015-2030)، وفي يناير 2016 بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، حيث تضع الدول المشاركة بعين الاعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية والاقليمية والعمل على تحقيقها في حدود امكانياتها الاقتصادية. وإن اهداف التنمية المستدامة SDG هي امتداد للأهداف الإنمائية للألفية، كما تستند خطة التنمية المستدامة الجديدة على نتائج مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية 2000، نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لسنة 2002 ونتائج مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2012م (ريو+20).²⁷ وازضافة الى الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة(الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) فقد تمت اضافة بعدين آخرين وهما، السلام والشراكة.

²³اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص: 06.

²⁴عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 219-220.

²⁵ Fahmida Khatun, **context issues and challenges for bangladesh**, conference on sustainable development (rio+20), centre for policy dialogue (CPD), Bangladesh, april 2012, P:03.

²⁶ June. A.Peggett & Nicole.T.Carter, **Rio+20: the united nations conference on sustainable development**, congressional research service, june 2012, Pp: 03-14.

²⁷ الامم المتحدة، اهداف التنمية المستدامة، من الموقع الالكتروني <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf> تاريخ الاطلاع 20-02-2018 م ص ص 05-01: بنصرف

- ويمكن ايجاز أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي تمخضت عن المؤتمر في ما يلي²⁸ :
- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان :فجوه التنمية المستدامة يتمثل في تزويد كل الافراد في العالم بالعم الذي هم بحاجة اليه من اجل تحرير انفسهم من الفقر بجميع مظاهره ومستوياته من خلال استراتيجيات معينة منها تعزيز نظم الحماية الاجتماعية و توفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود .
 - القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي و التغذية المحسنة و تعزيز الزراعة المستدامة : يركز هذا الهدف على حاجة الانسان الى الاحصول على غذاء صحي تغذوي و الوسائل المساعدة على تأمين هذه الحاجة بشكل مستدام لجميع الافراد في المجتمع .ويجب التنويه الى ان تلبية هذه الحاجة لا يتحقق من خلال زيادة الانتاج الغذائي فقط فهناك عوامل اخرى لها تاثير على ذلك منها الاسواق التي تعمل بشكل جيد وزيادة دخل المزارعين الصغار ،تكثيف الجهود الاستثمارية ،استخدام التكنولوجيا الحديثة ،كلها عوامل تساعد على تحقيق الامن الغذائي العالمي .
 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الاعمار : يتضمن هذا الهدف جميع الأولويات الاساسية في مجال الصحة وخصوصا الصحة الانجابية وانهاء الامراض المعدية و الحد من الامراض غير المعدية و ضمان حصول الجميع على ادوية ولقاحات آمنة وفعالة و باسعار منخفضة مع توفير التغطية الصحية للجميع .
 - ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع : من خلال ضمان حصول جميع الافراد على التعليم الجيد و اتاحة الفرص للتعلم وان تحقيق هذا الهدف لا يقتصر على الالتحاق بالمدارس فقط بل كذلك على الكفاءة و توافر المدرسين ،المدرسين و المرافق المدرسية الكافية .
 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين دور المرأة : من خلال توفير الاطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس .
 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و ادارتها ادارة مستدامة : من خلال التصدي للتحديات المتعلقة بتوفير مياه الشرب و الصرف الصحي و النظافة الصحية للافراد زيادة عن النظم التكنولوجية المتصلة بالمياه وان عدم تحقيق الجودة و الاستدامة فانه سيؤدي الى تعطيل التقدم في العديد من اهداف التنمية المستدامة الاخرى منها الصحة و التعليم و الحد من الفقر .
 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة و المستدامة : من خلال حصول الجميع على خدمات الطاقة باسعار مقبولة و توسيع فرص الحصول على التكنولوجيات النظيفة زيادة عن ذلك استخدام الطاقة المتجددة .
 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد و الشامل و المستدام و العمالة الكاملة و المنتجة و توفير العمل اللائق للجميع : من خلال العمل على تحقيق النمو المستدام و الشامل للتخفيف من نسبة الفقر حيث يجب ان يكون النمو المحقق نموا سليما بيئيا وليس نتيجة الاستغلال غير المستدام للموارد مع زيادة فرص العمالة الكاملة و المنتجة .
 - اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود و تحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع و تشجيع الابتكار : وذلك لا اعتبار هذه العوامل الثلاث من المحركات الاساسية للنمو و عندما تكون مستدامة فان النمو الاقتصادي يدعم التنمية المستدامة .
 - الحد من انعدام المساواة داخل الدول و فيما بينها : من خلال الحد من انعدام المساواة و ضمان الهجرة الامنة و المنظمة و تعزيز اصوات الدول النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية الدولي .
 - جعل المدن و المستوطنات البشرية شاملة للجميع و آمنة و قادرة على الصمود و مستدامة : لان التوسع العمراني حاليا جلب معه العديد من التحديات بما في ذلك السكن غير اللائم ،زيادة تلوث الهواء و عدم التمكن من الحصول على الخدمات الاساسية و الوصول الى الهياكل الاساسية .
 - ضمان وجود انماط استهلاك و انتاج مستدامة : من خلال فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد و ضمان ادارة المواد الكيميائية و النفايات الخطرة بطريقة تقلل من اثرها على حياة الافراد و البيئة .
 - اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره : من خلال بذل جهود اقوى لبناء القدرة على الصمود و الحد من الاخطار المتصلة بالمناخ و الكوارث الطبيعية .
 - حفظ المحيطات و البحار و الموارد البحرية و استخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة : من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تلوث المناخ و من الصيد المفرط و التلوث البحري .

²⁸الامم المتحدة ،تقرير اهداف التنمية المستدامة 2017 ، من الموقع الالكتروني :

- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي .
- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة و شاملة للجميع على جميع المستويات
- تعزيز وسائل التنفيذ و تنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة : من خلال وضع سياسات متماسكة ،واقامة بيئة مواتية للتنمية المستدامة لدى جميع الاطراف الفاعلة و على جميع المستويات وتفعيل الشراكة العالمية من اجل تنمية مستدامة عالمية .

مع العلم ومن اجل تحقيق هذه الاهداف تم وضع حوالي 231 مقياس لقياس مدى التقدم في هذه الاهداف على خلاق الاهداف الانمائية للالافية التي استخدمت 60 مقياسا لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للالافية.²⁹

المحور الثالث : مدى التمكن الدولي من تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة من المطالب الضرورية التي تتسابق معظم الدول لتحقيقها كل حسب امكانياتها الاقتصادية منذ ظهور هذا المفهوم ولأول مرة خلال تقرير النمو سنة 1972 م، ووفقا للاحصائيات المتاحة خلال 17 سنة و بالتحديد منذ تحديد الاهداف الانمائية للألفية سنة 2000 م ووضع مجموعة من المؤشرات التي يتم على اساسها قياس مدى التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة فان عالمنا اليوم حقق عدة انجازات لا يمكن ان يستهان بها و التي يمكن ايجازها في المعايير التالية وفق آخر الاحصائيات المتاحة³⁰:

❖ **الفقر** : انخفض معدل الفقر المدقع في العالم من 28% سنة 1999 م الى % 11 سنة 2013 م اي من 1.7 بليون شخص خلال سنة 1999 م الى 767 مليون شخص سنة 2013 م.

❖ **الزراعة المستدامة و الأمن الغذائي** : تم التمكن من خفض نسبة الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من % 15 خلال الفترة 2000-2002 الى % 11 خلال الفترة 2014-2016 م وقد شكلت كل من جنوب اسيا وجنوب الصحراء الكبرى % 63 من الاجمالي العالمي من حيث نسبة الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع انحاء العالم خلال الفترة 2014-2016 م.

❖ **الصحة** : انخفض معدل الوفيات النفاسية في العالم بنسبة % 38 خلال الفترة 2000-2015 م أما معدلات وفيات الاطفال دون 5 سنوات انخفضت بنسبة % 44 وانخفض معدل الاصابة بفيروس السيدا بنسبة % 46 ومعدل الاصابة بالسل انخفض بنسبة % 18 كما انخفض معدل الاصابة بالمalaria بنسبة % 41 ، وبنسبة % 21 بالنسبة للاشخاص الذين يحتاجون الى العلاج و الرعاية . أضف الى ذلك انخفض خطر الوفاة (أمراض القلب ، السرطان ، السكري و الجهاز التنفسي) من % 23 الى % 19 ما بين 2000 و 2015 م للاشخاص ما بين 30 و 70 سنة.

❖ **التعليم**: على الرغم من المكاسب المحققة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين سنتي 2000 و 2014 فان % 9 من الاطفال في سن الدراسة الابتدائية في جميع انحاء العالم كانوا خارج المدرسة سنة 2014 م ولم يتم تسجيل اي تقدم يذكر منذ سنة 2008 كما بينت الدراسات الاستقصائية ان اطفال العائلات مرتفعة الدخل سجلت تقدما في الكفاءة في القراءة مقارنة بالعائلات الفقيرة كما سجل اطفال المناطق الحضرية درجات اعلى في القراءة مقارنة بأطفال المناطق الريفية .

❖ **المساواة بين الجنسين**: لم يحقق تقدم محرز حيث في سنة 2017 لم تسجل مشاركة المرأة في العمل السياسي في جميع انحاء العالم سوى % 23.4 وفي اغلب الدول (67) خلال الفترة 2009-2015 كانت النساء يشغلن اقل من ثلثي المناصب الادارة العليا و المتوسطة ، واستنادا الى الفترة 2000-2016 تقضي النساء ثلاثة اضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل المنزلي واعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر ، وخلال الفترة 2005-2016 واحدة من بين كل 5 نساء تعرضن للعنف الجسدي في 87 دولة.

²⁹تقرير شامل حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات ، يوليو 2016 ، من الموقع الالكتروني :

<http://www.sdindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf> تاريخ الاطلاع 24-02-2018 :ص 26:

³⁰الأمم المتحدة ،تقرير اهداف التنمية المستدامة 2017 ، من الموقع الالكتروني :

https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf تاريخ الاطلاع-23:

2018-02 ص ص 11-03:بصرف

❖ **المياه وخدمات الصرف الصحي:** كشفت الاحصائيات ان بليونى شخص في العالم يعيشون في دول تعاني من الاجهاد المائي المفرط وكما تشهد كل من شمال افريقيا و غرب اسيا اضافة الى اسيا الوسطى و جنوب اسيا مستويات اجهاد مائي فوق 60% مما على ترجيح قوي للتعرض لندرة المياه في المستقبل. وفي سنة 2015 م، استخدم 5.2 بلايين من الناس (71 % من سكان العالم)خدمة لمياه الشرب تدار بطريقة مأمونة" كما استخدم 2.9 بلايين من الناس (39 % من سكان العالم)خدمة صرف صحي"تدار بطريقة مأمونة"

❖ **خدمات الطاقة المستدامة:** ارتفعت نسبة الحصول على الكهرباء من 77.6% من سكان العالم سنة2000 م الى 85.3 % من سكان العالم سنة2014 م منهم % 96 من سكان الحضر و % 73 من سكان المناطق الريفية ، كما ارتفعت إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي إلى 57 % سنة 2014 ، بعد أن كانت 50 % سنة 2000 . ومع ذلك، لا يزال أكثر من 3 بلايين من الناس، معظمهم في آسيا وأفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى، يفتقرون إلى الحصول على الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، وهم عرضة لمستويات عالية من تلوث الهواء المنزلي . أضف الى ذلك نمت حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل متواضع بين سنتي 2010 و 2014 ، من 17.5 إلى 18.3 % . شكلت الطاقة الكهرومائية والشمسية وطاقة الرياح معظم الزيادة

❖ **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق :** ارتفع متوسط معدل النمو السنوي للناجح المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من 0.9 % خلال الفترة 2009 - 2005 إلى 1.6 % خلال الفترة 2010 - 2015 . وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا 4.9 % في الفترة 2010 - 2015 . كما انخفض معدل البطالة في العالم من 6.1 % سنة 2010 إلى 5.7 % سنة 2016 . وعلى الرغم من التقدم المحرز عموما، فان احتمال البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما) أعلى بثلاثة أضعاف تقريبا منه بين الكبار، حيث بلغ معدل بطالة الشباب 12.8 % وأما معدل بطالة الكبار فقد بلغ 4.4 %

❖ **تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار :** بين سنتي 2005 و 2016 ، زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 59 % تقريبا في أقل الدول نموا، غير أنها بقيت بنسبة 2 % فقط من ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية . أما بين سنتي 2000 و 2014 ، فقد لوحظ تخفيضات مطردة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التصنيع لكل وحدة من وحدات التصنيع المضافة في معظم مناطق العالم وفي البلدان العشرة الصناعية الأكبر جميعها . كما ارتفع الاستثمار العالمي في مجال البحث والتطوير بمعدل سنوي متوسط قدره 4.5 % بين سنتي 2000 و 2014 . وبلغ 1.8 تريليون\$ أي 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وذلك خلال سنة 2014 م.

❖ **الانتاج و الاستهلاك المستدامين:** ارتفع حجم البصمة المادية على الصعيد العالمي من 48.5 بليون طن متري سنة 2000 إلى 69.3 بليون طن متري سنة 2010 . وزاد نصيب الفرد من هذه البصمة المادية من 8 أطنان متريية للفرد إلى 10 أطنان متريية للفرد خلال نفس الفترة. وفي سنة 2010 ، كان لأستراليا ونيوزيلندا أعلى نصيب للفرد من البصمة المادية (35 طنا متريا لكل شخص)، تليها أوروبا وأمريكا الشمالية (20 طنا متريا لكل شخص)؛ أما أدنى نصيب للفرد من هذه البصمة فقد كان في أفريقيا وبالتحديد جنوب الصحراء الكبرى (2.5 طن متريا للشخص الواحد) . كما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا طرف في اتفاق بيئي عالمي واحد على الأقل بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. الا أنه خلال الفترة 2010-2014 لم يستوف إلا 51 % من الأطراف في اتفاقية استكهولم و 57 % من الأطراف في اتفاقية بازل و 71 % من الأطراف في اتفاقية روتردام التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب هذه الاتفاقات.

❖ **البيئة وتغير المناخ:** ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بالمناطق المحمية من 32 % سنة 2000 إلى 45 % سنة 2017. كما ارتفعت في جميع أنحاء العالم نسبة الأرصد السمكية البحرية التي تعرضت للصيد المفرط من 10 % سنة 1974 إلى 31 % سنة 2013 م. وفي الفترة بين عامي 2000 و 2017 ، ازداد متوسط التغطية العالمية لمناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة والجبال بالمناطق المحمية من 35 % إلى 47 %، ومن 32 % إلى 43 %، ومن 39 % إلى 49 % على التوالي. أما في ما يخص الغطاء النباتي فقد انخفضت نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات من 31.6 % سنة 1990 إلى 30.8 % سنة 2010 وإلى 30.6 % سنة 2015 .

ومن جهة أخرى دخل اتفاق باريس حيز النفاذ في نوفمبر 2016 ، مما يمثل تحولا في التركيز نحو تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة. وإلى غاية جوان 2017 فقد صادق 148 طرفا على اتفاق باريس . كما انه لا يزال عدد الوفيات المنسوبة إلى الكوارث الطبيعية في ازدياد، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وفي الفترة من 1990 إلى 2015 ، توفي أكثر من 1.6 مليون شخص في

كوارث طبيعية مبلغ عنها دولياً. كما بدأ العديد من البلدان في تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث. وفي الفترة 2014-2015 أشارت معظم البلدان التي قدمت تقارير إلى أن تقييمات الأثر البيئي، والتشريعات المتعلقة بالمناطق المحمية، ومشاريع وبرامج التكيف مع تغير المناخ، والتخطيط المتكامل، كان لها دور رئيسي في الحد من عوامل الخطر الكامنة.

❖ **الشراكة العالمية:** ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 8.9 % بين سنتي 2015 و 2016 ، ورغم ذلك انخفضت المعونة الثنائية المقدّمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 3.9 في المائة بالقيمة الحقيقية. وفي سنة 2016 ، بلغ مجموع التحويلات الدولية 575 بليون دولار، وقد تدفق 75 % منها إلى البلدان النامية. غير أن التحويلات إلى البلدان النامية انخفضت سنة 2016 للسنة الثانية على التوالي، حيث تراجعت بنسبة 2.4 % عن سنة 2015.

ووفقاً لآخر الإحصائيات الصادرة في التقرير الشامل حول أهداف التنمية المستدامة ولوحة المعلومات يوليو 2016، فقد تربعت كل من السويد والدانمارك والنرويج على رأس قائمة مؤشر أهداف التنمية المستدامة، مما يشير إلى أن هذه الدول أقرب إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلى سبيل المثال لا الحصر السويد حققت نتيجة 84.5 ، أي أنها أحرزت تقدماً بنسبة 84.5% نحو أفضل نتيجة ممكنة في أهداف التنمية المستدامة والتي تكون محصورة ما بين 0 و 100 (0-100) أي 0 كأضعف نتيجة ممكنة و 100 أعلى نتيجة محققة.

(انظر الجدول (01))

ورغم النتائج المحققة لهذه الدول ، فإنه لا تزال العديد منها تعاني العديد من النقائص ولم تنجز واجباتها كما يجب وخصوصاً في مجال الطاقة و تغير المناخ لاعتبارات اقتصادية و سياسية.

وحتى في الدول العربية ، فهي الأخرى وباعتبار معظمها من الدول المتوسطة الدخل- باستثناء كل من قطر والإمارات العربية المتحدة - مازالت تعاني من الضعف في بعض مجالات التنمية المستدامة منها الرعاية الصحية ، خدمات الطاقة الحديثة ، البنى التحتية المستدامة و المياه الصالحة والصرف الصحي والتي تظل جميعها تحديات لا يستهان بها في معظم دول العالم.

الجدول: (01) ترتيب الدول حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة (2016)

الترتيب	الدولة	الدرجة
أول 10 دول من أصل 149 دولة في العالم		
01	السويد	84.5
02	الدانمارك	83.9
03	النرويج	82.3
04	فنلندا	81
05	سويسرا	80.9
06	المانيا	80.5
07	النمسا	79.1
08	هولندا	78.9
09	ايسلندا	78.4
10	المملكة المتحدة	78.1
الدول العربية		

65.8	قطر	49
65.1	تونس	51
63.6	الامارات العربية المتحدة	55
62.7	الاردن	59
61.6	المغرب	64
60.9	مصر	66
59.9	سلطنة عمان	74
58.1	الجزائر	83
58	السعودية	85
58	لبنان	86

المصدر: تقرير شامل حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات ، يوليو 2016 ، من الموقع الإلكتروني : <http://www.sdindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf>

الخاتمة

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع للمفاهيم التنموية السابقة ، حيث أصبحت مطلبا ملحا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه كونه النموذج التنموي البديل و الامثل الذي يجمع بين الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي والبيئي والذي يعمل على تحقيق الانسجام و التكامل بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية وتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء ، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط كما يرى البعض ، بل هي مفهوم جديد للنمو الاقتصادي يعمل على تلبية احتياجات الأفراد دون استنزاف موارد العالم المحدودة .

ومنذ ظهور مصطلح التنمية المستدامة وبصفة رسمية ولأول مرة في سنة 1987م من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك " وما سبق هذه الفترة من أحداث هامة كانت تدعو دائما الى انتهاج نموذج تنموي يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي في عملية التنمية والى يومنا هذا ، فان التنمية المستدامة شهدت تطورا كبيرا في مضمونها وتطبيقها على ارض الواقع فبد ان كانت عبارته عن تقارير تتضمن واقع التنمية في العالم وتأثيراتها على البيئة دون الاخذ بعين الاعتبار هذه التأثيرات سواء على الاقتصاد او المجتمع او البيئة ، فان التنمية المستدامة اليوم أصبحت تكتسي الصفة العملية من خلال تطبيق مختلف الاتفاقيات المنعقدة بشأنها . وبالاخص بعد مؤتمر قمة الأرض لللفية سنة 2000م حيث مثل هذا المؤتمر منعرجا فاصلا في مستقبل التنمية المستدامة وخصوصا بعد تحديد الاهداف الانمائية العشر لللفية ووضع لها مؤشرات لقياس مدى التقدم الدولي في تحقيق هذه الاهداف وان كان التقدم المحرز تقدما لا يستهان به وفقا لما هو متوفر من احصائيات في جميع مجالات التنمية المستدامة مع اخذ بعين الاعتبار بعض المعوقات التي حالت دون تحقيق بعض الاهداف سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية . ليكون مؤتمر قمة الأرض لاهداف التنمية المستدامة 2015 تأكيدا على مدى الاهتمام الدولي من خلال توسيع مضمون التنمية المستدامة لتتضمن 17 هدفا مستقبليا الى غاية 2030م تتسابق مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية الى تحقيقه وهذا ما وضحته مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسنة 2016 م . في انتظار ما يمكن ان يتخذه صناع القرار مستقبلا من اجل الحفاظ على عملية التنمية وجعلها تنمية مستدامة تخدم مصالح الاجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تحقيق مصالحها .

قائمة المراجع

- o اروبي احمد البعداني، التقدم الصناعي ومصير الإنسانية ، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية ، اليمن ، 27 أوت 2011 .
- o حسن بن إبراهيم المهدي ، مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر (الواقع والأفاق) ، سلسلة دراسات سكانية ، الطبعة الأولى ، اللجنة الدائمة للإسكان ، الدوحة ، قطر ، 2008 .

- خالد مصطفى قاسم، ادارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسة الزراعية ، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ،دمشق ،ديسمبر 2003.
- سالم التوفيق النجفي ،إياد بشير الجلبى وأحمد فتحي عبد المجيد ،البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية و البشرية) ،الطبعة الأولى ،روافد النشر للتوزيع والتوزيع ،القاهرة ،مصر ،2012.
- عبد القادر لطرش، سميح البستاني و موزة المسلم ، الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر :تقييم واستشراف ،سلسلة دراسات للجنة الدائمة للسكان ، الطبعة الأولى ،2009 .
- عبد الله بن جمعان الغامدي ،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، أوت 2007 ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني:http://www.ao-academy.org/docs/altanmiyah_almostadama_0904009.doc
- عبد المجيد قدي ،الاقتصاد البيئي ، الطبعة الأولى ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2010 .
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت ،التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2010.
- ماجد ابو زنت وعثمان غنيم، التنمية المستدامة:دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، العدد 01، المجلد 12 2006.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية المستدامة: الاطار العم والتطبيقات (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا)، الطبعة الأولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2009
- الهادي بكوش ، أهمية البيئة في عالمنا اليوم ، المؤتمر العام الخامس عشر لأكاديمية آل البيت الملكية ، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي ،الأردن ، 29/28 سبتمبر 2010 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية ،الأمم المتحدة ، نيويورك ،2011 .
- مجموعة الأمم المتحدة ،الأهداف التنموية للألفية ، المذكرة التنموية الثانية ، أكتوبر 2003 .
- العوامل المؤثرة حول التنمية المستدامة لدولة الكويت ،تقرير مخرجات المرحلة النهائية للدراسات الاستشارية مقدم إلى قطاع التخطيط و استشراف المستقبل (وزارة التخطيط) ،الكويت ،فبراير 2006
- الامم المتحدة ، اهداف التنمية المستدامة ، من الموقع الالكتروني :
<http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf>
- الامم المتحدة ،تقرير اهداف التنمية المستدامة 2017 ، من الموقع الالكتروني :
https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf
- تقرير شامل حول مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات ، يوليو 2016 ، من الموقع الالكتروني :
<http://www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf>

○ Fahmida Khatun , context issues and challenges for bangladesh , conference on sustainable development (rio+20), centre for policy dialogue (CPD),Bangladesh , april2012 .

○ Florence Depoers, Cqroline Crauthier , Jean Pascal Crond &Emanuelle Reymud, le développement durable au cœur de l'entreprise , édition derno , Paris , 2006

○ Jean Milon & Christian Tschocke, historique et fondamentaux du développement durable , P :01, sur le site web :
http://weblet.environnement.org/users/81/Articles/2010-LEDD-Toulouse_DD.pdf ,

- John Urry & Phil Macnaghten , **contested natures** , first published , london :sage ,1998
- June. A.Peggett & Nicole.T.Carter , **Rio+20: the united nations conference on sustainable development** , congressional research service , june 2012.
- Ministre de l'Ecologie et du Développement Durable(République Française) , **historique du développement durable** , sommet mondial sur le développement durable ,2002 ,P :01.sur le site web : <http://cms.ac-martinique.fr/structure/eedd/file/historiqueeedd.pdf> ,